

Distr.: General
15 February 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أرفق لعنايتكم رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وردت من القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق). ويقدم الرئيس بوكار المزيد من الإيضاح لطلبه المبين في رسالتيه المؤرختين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/788) و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/44) بشأن تعيين قضاة خاصين إضافيين لتمكين المحكمة من البدء في إجراء محاكمات جديدة دعماً لسياسة الإنجاز التي تتبعها المحكمة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على رسالة الرئيس بوكار.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أتشرف بأن أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ التي عُممت على أعضاء مجلس الأمن طي رسالتكم الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد وضحت تلك الرسالة ما ورد في رسالة أسبق مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عُممت على أعضاء مجلس الأمن طي رسالتكم الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي هاتين الرسالتين، تشرفت بالإشارة إلى الجلسة العامة ١١٦ للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والتي جرى خلالها انتخاب ٢٧ قاضيا خاصا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. وبموجب هذا القرار وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، أخطرت أنني سأطلب تعيين قضاة خاصين إضافيين لتمكين المحكمة من بدء محاكمتين جديدتين. ومن المقرر حاليا أن تبدأ إحدى هاتين المحاکمتين في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وأن تبدأ المحاکمة الأخرى في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨.

وفي رسالتي السابقتين أوضحت أن هذه التعيينات الإضافية ضرورية لكي تتمكن المحكمة من بلوغ أهدافها في إطار استراتيجية الإنجاز ولضمان الحق في محاكمة نزيهة وسريعة، ولكن ذلك سيؤدي إلى زيادة مؤقتة في عدد القضاة الخاصين عن الحد الأقصى المحدد بـ ١٢ قاضيا في وقت واحد، حسب المنصوص عليه في المادة ١٢ (١) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. كما أخطرت بأنه في حال توافر الاستعداد لديكم لطلب إذن من مجلس الأمن بتعيين هؤلاء القضاة الخاصين الإضافيين، فإن عدد القضاة الخاصين سيعود على الأرجح إلى الحد القانوني الأقصى، أي ١٢ قاضيا، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وهو موعد اختتام أول قضية متعددة المتهمين تنظر فيها المحكمة. وإجمالا، ألتمس الإذن بتعيين ١٦ قاضيا خاصا كحد أقصى وعلى أساس مؤقت. بيد أنني أعتزم محاولة إبقاء الزيادة عند حد أقصى وهو ١٥ قاضيا في وقت واحد.

وفي حين يمكنني أن أتنبأ بصورة معقولة بأن عدد القضاة الخاصين سيعود إلى الحد القانوني الأقصى وهو ١٢ قاضيا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فإنه يوجد عدد من العوامل غير المتوقعة التي قد تؤثر إحدى المحاکمات، من قبيل مرض أحد المتهمين، وهي أمور تخرج عمليا عن نطاق سيطرتي. وبناء عليه، أرى أنه من الحكمة عدم تحديد مهلة زمنية دقيقة لعودة المحكمة إلى الحد القانوني الأقصى وهو ١٢ قاضيا خاصا.

وعلاوة على ذلك، فإنني أعتزم تعيين قضاة خاصين جدد لأكثر من قضية، وفقا لممارستي العملية السابقة مما سيؤدي إلى تناقص عدد القضاة الخاصين عن الحد القانوني الأقصى وهو ١٢ قاضيا قرب نهاية عام ٢٠٠٨، شريطة ألا تعرقل ظروف غير متوقعة التقدم المتوقع إحرازه حاليا في المحاكمات التي تجريها المحكمة. وأنوه بأن هذه الممارسة وهي تعيين القضاة الخاصين لأكثر من قضية واحدة في نفس الوقت مكّنت المحكمة من العمل بأقصى حد من قدراتها بالاستعانة بعشرة قضاة خاصين فحسب لمدة طويلة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(توقيع) فاوستو بوكار

الرئيس